

في تدخل بلجنة المالية

الأخ البقالي يكشف اقتراحات الفريق الحركي بمجلس المستشارين خلال مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2019

الرباط/ صليحة بجراف



به والتعويض عن نزع الملكية. و اقترح الفريق الحركي مراجعة القانون المنظم للأراضي السلالية والجموع الذي يعود إلى سنة 1919 بشكل يضمن إدماجها في الدورة الإستثمارية، ويضمن أيضا مصالح ذوي الحقوق، مشيدا أيضا بالجهود المبذولة في مجال الإستثمار، قائلا: "صحيح أنه انعكس إيجابا على تصنيف المغرب في التقارير الدولية ذات الصلة، لكن هذا لا يمنعنا من تقديم بعض الملاحظات والإقتراحات"، داعيا الحكومة إلى إصلاح جذري للإدارة المغربية، واستكمال ورش إصلاح العدالة ومراجعة مدونة الضرائب وإصلاح نظام الجبايات ضمانا لتوسيع القاعدة وتحقيقا للعدالة الجبائية.

كما لم يفت الأخ البقالي الإشادة بمختلف الإجراءات والتدابير الاجتماعية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2019، كالترقية والتكوين وإعادة الإعتبار لأدوار المدرسة من خلال برامج دعم التمدريس ومحاربة الهدر المدرسي، وجعل التعليم الأولي إلزاميا، مؤكدا انحراط الفريق الحركي في مبادرة إصلاح المنظومة المتمثلة في رؤية 2015-2030، ومتطلعا

إلى إجراءات تساهم في الرفع من جودة العرض المدرسي وتقليص نسب الهدر والاحتفاظ بالمدرسين خصوصا بالعالم القروي، عبر تعميم المدارس الجماعية، والنهوض بالتعليم العالي، و البحث العلمي ومعالجة اختلالات المنظومة الوطنية للصحة، عبر تفعيل المخطط الوطني للصحة في أفق 2025، و العدالة والمساواة بين الجهات والفئات، وإصلاح نظام المساعدة الطبية الرصيد وتصحيح اختلالاته وضمان نجاعته وتعميمه، وجعل مفعول هذه البطاقة مثل مفعول بطاقة التعريف الوطنية، توفر العلاج لكل مواطن وفي مختلف جهات المملكة وإصلاح صندوق المقاصة، والقيام بالإجراءات اللازمة لإدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، مع التعجيل بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي إلى حيز الوجود و رصد الإعتمادات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، و التأكيد على ضرورة تحصين المكتسبات من قبيل ترسيم حرف تيفيناغ ومراعاة مبادئ التعميم والتوحيد والإلزامية، وبلورة سياسة لغوية وطنية مندمجة فضلا عن التطلع إلى العناية بأوضاع أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية للجهود الجبارة التي تقوم بها في الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته.

والمؤسسات المانحة، مسجلا أيضا وإبارة إقدام الحكومة رغم الظروف العصبية على تخصيص مبلغ 195 مليار درهم للإستثمار العمومي، الذي سينعكس إيجابيا على التنمية . كما سجل عضو الفريق الحركي، إيجابا تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، وللحفاظ على

الإستثنائية وضعف مردودية التدبير المفوض وكذلك الإندحار المتواصل لعائدات حقوق الجمرک الذي يعتبر أمرا طبيعيا وحتميا نتيجة الإنفتاح في إطار اتفاقية الشراكة مع بلدان أخرى واختلال ميزان الواردات والصادرات، وبالتالي فإن البحث عن مداخل جديدة يعتبر أمرا ضروريا وحتميا مما يتطلب

ومسجلا بتفاوت ما جاءت به الحكومة من مؤشرات متعلقة بنسبة النمو المتوقع في 3.2% ونسبة التضخم في 2% ونسبة العجز في حدود 3.7 % ، قائلا: "إنها مؤشرات تبقى طموحة ستساهم بشكل كبير في انتعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل والتقليص من التفاوتات المجالية والاجتماعية"، مشيرا

دعا الأخ الطيب البقالي، عضو الفريق الحركي بمجلس المستشارين، الحكومة إلى التعجيل بإخراج ميثاق اللاتركيز الإداري إلى حيز الوجود بغية تحديد اختصاصات المصالح الإدارية محليا وجهويا، وتنظيم علاقاتها بالمسؤولين المنتخبين والإدارة الترابية، مؤكدا على ضرورة تمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجهات.

الأخ البقالي، الذي تساءل عن مدى انعكاس مضامين الإصلاحات التي جاء بها القانون التنظيمي منذ أربع سنوات، في مداخلة باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين خلال مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2019 بلجنة المالية، قال "إن الفريق الحركي وبعد أربع سنوات من الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة لا زل يتطلع وينتظر التوزيع المنصف للإستثمار العمومي محليا واجتماعيا لتحقيق هدف التوازن بين الجهات والتوازن بين أقاليم نفس الجهة".

وبعد أن نوه البقالي، بمجهودات وزارة الداخلية في مواكبة دينامية الجماعات الترابية، وفي إخراج مجمل النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بها، ذكر أن الفريق الحركي بمجلس المستشارين، أكد على ضرورة مراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجهات، واقترح اعتماد معايير التنمية البشرية ومؤشرات الخصائص التنموية، للرفع من حجم التنمية بالجهات المتضررة التي لم تستفد من فرص التنمية منذ عقود كجهة درعة تافيلالت والجهة الشرقية وغيرها.

عضو الفريق الحركي بمجلس المستشارين، الذي دعا الحكومة أيضا إلى التعجيل برصد الإعتمادات اللازمة لصندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي، دون إغفال التنسيق والتكامل مع صندوق تنمية المناطق القروية والجبالية كآليتين يتوخيان الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، التمس من الحكومة العمل على إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، أردف قائلا: "إنطلاقا من كون تنمية العالم القروي ظلت دائما في صلب برامج وإهتمامات الحركة الشعبية، نقترح وضع مخطط لتنمية هذا الوسط المهم كمصدر للثروة الوطنية وأساسا للاستقرار، ونلتمس العمل على إخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود وهو مطلب للحركة الشعبية منذ عقود كإطار لتنمية المناطق القروية والجبالية التي عانت من ويلات التهميش والإقصاء"، مبرزا أن التنمية الاقتصادية هي العمود الفقري والخيط الناظم للسياسات العمومية،

دعوة الحكومة إلى القيام بالإجراءات اللازمة لإدماج الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة مع التعجيل بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي إلى حيز الوجود و رصد الإعتمادات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف

تنافسيتها، داعيا الحكومة والجماعات الترابية التعجيل بأداء متأخراتها المتراكمة لفائدة المقاولات التي أنهت أشغالها والإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة لقوة الشيء المقضي

تدبير أمثل لملف المديونية الخارجية الذي يشكل ضغطا على ميزانية الدولة، من خلال التوجيه الأمثل للقروض بغية توظيفها في مجالات منتجة حتى تحافظ على رصيد الثقة القائمة بين بلادنا

إلى أن هذه المعطيات والأرقام والمؤشرات تستوقفنا لنطرح أكثر من علامة استفهام حول تركيبة الميزانية، التي أضحت تتسم بالمحدودية على مستوى المداخل والموارد خاصة بعد تراجع المداخل

إصلاح نظام المساعدة الطبية الرصيد وتصحيح اختلالاته وضمان نجاعته وتعميمه وجعل مفعول هذه البطاقة مثل مفعول بطاقة التعريف الوطنية توفر العلاج للمغاربة